العرب
الجمعة 2019/11/01
السنة 42 العدد 11515

السيسي يلوح بتخفيف قبضة الجيش على الاقتصاد

خطط مصرية لطرح شركات المؤسسة العسكرية في البورصة

بدأت المؤسسة العسكرية المصرية اتجاها نحو ممارسة مشروعاتها الاستثمارية وفقا لظروف البيئة الاقتصادية بعد أن لوح الرئيس عبدالفتاح السيسي أمس بتخفيف قبضة الجيش على مفاصل الاقتصاد بدعوة الشركات التابعة له إلى طرح أسهمها في البورصة.

الجيش محور جميع المشاريع الاستراتيجية

القاهرة - أعلن الرئيس عبدالفتاح السيسي الخميس، أنه ينبغي السماح للشركات المملوكة للجيش بطرح أسهمها في البورصة جنبا إلى جنب مع شركات حكومية يجري إعدادها للخصخصة.

واعتبر اقتصاديون الخطوة نقلة في إخضاع بعض المشروعات لتطورات السوق، ونفيا لاتهامات طالت الجيش مؤخرا وتتعلق بـ"فساد" تمارسه بعض القيادات العسكرية.

ويمهد هذا التمشي لتغييرات قد تصل إلى حد تقليص الدور الظاهر الذي يلعبه الجيش في الحياة المدنية، وانسحاب تدريجي من مجالات أثارت صخبا سياسيا حول المهام التي يقوم بها، بخلاف مكافحة الإرهاب وحماية الحدود ومواجهة التحديات التي تمثل تهديدا للأمن القومي.

وتحاول القاهرة أن تبدي تجاوبا مع ما طرحه عدد من السياسيين في الفترة الماضية من مطالب إصلاحية، بعد توجيه انتقادات لهيمنة القوات المسلحة على عدة مجالات اقتصادية.

شريف الدمرداش

طرح أسهم شركات الجيش يتطلب كشف جميع أنشطتها

وقصد السيسي طمأنة المستثمرين الأجانب من خلال رسالة مباشرة من أعلى سلطة بالبلاد، بعد أن تراجعت الاستثمارات المباشرة العام الماضي بنسبة 23 بالمئة، وسجلت 5.9 مليار دولار مقارنة بنحو 7.7 مليار دولار في العام السابق له.

وأهلت القاهرة بنيتها التشريعية والتحتية لاستقبال الاستثمارات الأجنبية، إلا أنها لم تجن ثمارها نتيجة تصاعد مخاوف المستثمرين من دخول القوات المسلحة في المشروعات المدنية.

وأكد اللواء علاء عزالدين، المدير الأسبق لمركز الدراسات الاستراتيجية بالقوات المسلحة، أن القرار يوقف الأحاديث المتتالية حول سيطرة الجيش على الاقتصاد، ومحاولة التأثير سلباً على الأدوار الأساسية للقوات المسلحة التي ترتبط بحماية أمن البلاد.

وأوضح لـ"العرب"، أن عددا كبيرا من شركات القوات المسلحة العاملة في القطاع المدني ستكون ملكيتها بالشراكة بين المستثمرين والحكومة وجهاز الخدمة الوطنية التابع للجيش بهدف الحد من التداخل بين ما هو مدني وما هو عسكري، وتحسين صورة الدولة خارجياً.

وعلمت "العرب" أن غالبية الشركات المطروحة على البورصة تعمل في مجالات الزراعة والرخام ومشروعات جهاز الخدمة الوطنية، والاختيار سيقع على الشركات التي تحقق مكاسب كبيرة لضمان جذب المستثمرين إليها.

ولم يستبعد عمرو هاشم ربيع، الخبير بمركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، أن يمهد القرار أيضا لأدوار أكبر لشركات القوات المسلحة، باعتبار أنها ما تعتمد عليه الدولة في المشروعات القومية الكبرى، وتريد من خلال هذا القرار إيصال رسالة تفيد بأنها الأكثر جاهزية في الوقت الحالي.

وأشار لـ"العرب"، إلى أن الخطوة لا تخلو من دلالات سياسية سلبية في المستقبل الذي ينبغي أن تكون فيه القوات المسلحة بعيدة عن الخلافات التي تنشب بين حين وآخر بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة، وتنأى بنفسها عن لوم السياسيين والمواطنين العاديين.

ورأت بعض المصادر لـ"العرب"، أن القرار يحمل في طياته رغبة في التخلص من مشكلة الانتقادات المتواصلة، من خلال إيجاد قنوات تتعامل مع السوق، وتضفي على نشاط الجيش الاقتصادي قبولا مدنيا أوسع.

وأعلنت الحكومة المصرية العام الماضي عزمها بيع حصص أقلية في 23 شركة مملوكة للدولة في أول مرحلة من الخصخصة ضمن خطة لجمع ما يصل إلى 80 مليار جنيه (4.97 مليار دولار).

لكن البرنامج أرجئ بفعل ضعف الأسواق والعقبات القانونية وتجهيز كل شركة وثائقها المالية وتباطؤ دورة الأعمال في بعض الشركات.

ولفت السيسي في أثناء تدشين مصنعين جديدين للكيماويات في منطقة أبورواش الصناعية غربي القاهرة، إلى أن الشركات التي تجهزها الدولة لطرحها في البورصة لا بد أن تكون بها حصة لشركات القوات المسلحة، و"بهذه الطريقة يتم فتح باب للشعب المصري والمجتمع في هذه الشركات".

وقال الرئيس المصري في وقت سابق، إنه يعتزم طرح أسهم في البورصة من مصنع إسمنت يملكه الجيش قيمته 1.1 مليار دولار، لكن لم يُعلن عن أي خطوات حتى الآن.

وذكر الخبير الاقتصادي، شريف الدمرداش، أن طرح أسهم شركات القوات المسلحة في البورصة يتطلب كشف جميع المعلومات المتعلقة بها وأنشطتها، وفقاً لضوابط الشفافية التي تحددها البورصة، وبالتالي فإن الأمر ينطبق بالأساس على الشركات ذات الصناعات المدنية وليست العسكرية.

وأضاف في تصريح لـ "العرب"، أن تلك الشركات لا بد أن تتوفر فيها صفة الجاذبية وتحقيق الأرباح، ما يجعل القضية مرتبطة بشركات لها ثقل اقتصادي يجذب المستثمرين المصريين لشراء الأسهم فيها، ويصب ذلك في صالح الاقتصاد المصري، حال التزمت الشركات بجميع اشتراطات البورصة، ويدعم الثقة بين المواطن واقتصاديات القوات المسلحة.

وما يعوق تنفيذ ذلك على أرض الواقع، أن الحكومة على مدار أكثر من ثلاث سنوات لم تقدم على خطوة طرح شركات قطاع الأعمال العام بالبورصة رغم أن الدراسات العديدة شددت على أهميتها.

ويعرقل التردد بين طرح أسهم تلك الشركات وبين خصخصة إدارتها فقط من دون أن يقتصر على الملكية ذلك حتى الآن، ما سيكون أكثر صعوبة بالنسبة إلى الشركات التابعة للجيش.

ويشكو بعض المنتقدين من أن مشروعات الجيش تمثل منافسة غير عادلة، لكن الحكومة سعت لطمأنة المستثمرين بأن الشركات التابعة للجيش لا تستهدفهم.

وألمح البعض من رجال الأعمال إلى أنهم يشعرون بالانزعاج لدخول الجيش في أنشطة مدنية ويشكون من امتيازات ضريبية وغيرها ممنوحة لشركاته.

وترد الحكومة على ذلك بأن الشركات الخاصة تعمل في ساحة الجميع فيها على قدم المساواة، والجيش يسد ثغرات في السوق مثلما فعل خلال أزمة نقص حليب الأطفال وغيرها من الأزمات المجتمعية، وساعد في استيراد كميات لسد النقص، وأعلن عن خطط لإنشاء مصنع لإنتاج حليب الأطفال.

> الشركات التابعة للجيش تتباين أنشطتها بين الصناعة ومزارع الأسماك إلى المنتجعات السياحية والتطوير العقاري

وتملك المؤسسة العسكرية حضورا مركزيا يتجاوز الأدوار التقليدية للجيش، وقد تأقلمت مع المتغيرات وعملت على بناء إمبراطورية اقتصادية ضخمة.

لكن البعض ينتقدها بذريعة أنها تكسب الجيش نفوذا يتسبب في تهميش المؤسسات المدنية وتجاهل إصلاحها، وإنهاء فكرة السوق الحرة والتنافسية لعدم قدرة الشركات الصغيرة على المنافسة.

ورغم أن الكثير من المشروعات التابعة للمؤسسة العسكرية معروفة، تبقى هناك استثمارات أخرى خفية، لذلك توصف أحيانا القوات المسلحة في مصر بـ"الصندوق الأسود".

وفي تقرير صادر في مايو 2018، سعت وكالة رويترز إلى البحث في هذا الصندوق والكشف عن بعض تفاصيله الاقتصادية وشركاته متعددة المجالات والاستثمارات.

وقالت حينها إن "للجيش 51 بالمئة من شركة تتولى تطوير العاصمة الإدارية الجديدة التي تقدر استثماراتها بنحو 45 مليار دولار، وتقع على مسافة 75 كيلومترا شرقي القاهرة".

وأشارت إلى أن شركة أخرى تابعة للقوات المسلحة تبني أكبر مصنع للإسمنت في مصر، وتتباين الأنشطة بين مزارع الأسماك إلى منتجعات سياحية ومصانع وشركات مقاولات.

الإصلاحات تعزز مكانة المغرب في مؤشر سهولة الأعمال

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

تمكن المغرب من الحفاظ على صدارة دول شمال أفريقيا في مؤشر سهولة الأعمال لعام 2020 الصادر عن البنك الدولي بعد أن تقدم سبع درجات في التصنيف العالمي، بفضل السياسات الإصلاحية التي تنفذها الحكومة.

تلك القفزة جعلت من الرباط تحتل المركز الثالث على صعيد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، خلف كل من الإمارات والبحرين، في تصنيف البنك الدولي، الذي يقيس أداء 190 بلدا في العالم.

وانتقل تصنيف البلاد في مؤشر حماية المستثمرين الأقلية من المرتبة 64 عالميا في التصنيف السابق إلى المرتبة 37 حاليا، وحلّت في المركز 16 عالميا فيما يخص مؤشر تسليم رخص البناء.

وإلى جانب ذلك تحسن ترتيب المغرب المتعلق بمؤشر الربط بشبكة الكهرباء ليتقدم 25 درجة بعد أن كان يحتل المركز 59 عالميا في العام الماضي.

رئيس البنك الدولي ديفيد مالباس أشار إلى أن العمل المهم الذي قامت به الدول، ومنها المغرب، هو تحسين بيئاتها التنظيمية في ممارسة أنشطة الأعمال، معتبرا أن سهولة ممارسة الأعمال التجارية هي نقطة انطلاق مهمة لتنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي تشجع النمو على نطاق واسع.

وتؤكد الحكومة أن المغرب سجل بهذه النتيجة الإيجابية تقدما هاما نحو تحقيق الهدف في برنامجه المتمثل في أن تكون البلاد ضمن دائرة الاقتصادات الخمسين الأوائل عالميا بحلول 2021.

تعزو السلطات النتائج الإيجابية التي حققها المغرب إلى اتخاذها مجموعة من التدابير والإصلاحات الهامة المتعلقة بمجال الأعمال ونشاط الشركات، والتي تندرج في إطار برنامج عمل اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال.

كما أن ترسيخ مبدأ الشفافية والحوكمة من خلال إصلاح القانونين المتعلقين بالشركات وتبسيط عملية تسليم رخص البناء وتسهيل تنفيذ العقود لدى المحاكم، إضافة إلى تسريع عمليات التجارة الخارجية وخفض الرسوم الضريبية عبر اعتماد نظام تصاعدي في فرضها، كان لها دور كبير في ذلك.

ومع ذلك، تطمح اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال إلى تطوير رؤية استراتيجية لتحسين مناخ الأعمال خلال السنوات المقبلة لاسيما من خلال تعزيز جاذبية المغرب عبر متابعة التقارير الدولية ذات الصلة بالاستثمار ومناخ الأعمال.

لقد ساهم البرلمان المغربي في توطيد هذا التقدم، بحسب الباحث في السياسات العمومية، نوفل الناصري، بعد أن صادق على حزمة من الإجراءات التي ستحفز البيئة الاستثمارية أكثر في السنوات القادمة.

خلال الفترة الماضية، صادق النواب على مشاريع قوانين حول تغيير وتتميم القانون المتعلق بشركات المساهمة والتضامن والتوصية البسيطة والتوصية بالأسهم وذات المسؤولية المحدودة، فضلا عن قانون يتعلق بالضمانات المنقولة.

> للارتقاء بممارسة الأعمال يجب التركيز على دعم شراكات القطاعين العام والخاص وجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي وتقديم حوافز ضريبية جديدة

البرلمان تبني مشروعي قانونين يتعلقان بالشركات، وضعتهما وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي في إطار مواكبة التغيرات التي يعرفها مناخ الأعمال على المستوى الدولي والمحلي، بما يمكن من تعزيز حماية المستثمرين الأقلية وفق المعايير الدولية.

وفيما يخص مؤشر إنشاء نظام آلي يتعلق بإسناد القضايا للقضاة ونشر تقارير عن أداء المحاكم، تقدم المغرب إلى المرتبة 60 عالميا، كما حل في المركز 58 في مؤشر تسريع عمليات التجارة الخارجية، والمركز 24 في مؤشر أداء الضرائب.

ولتحسين مناخ الأعمال، ترى الأوساط الاقتصادية أن الضرورة تقتضي اليوم توحيد العمل القضائي والحد من تضاربه من أجل تحقيق الأمن القضائي في مجال الاستثمار، وجعل العدالة أهم مفتاح لتحسين مناخ الاستثمار.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب تشجيع المبادرات الحرة والمستقلة والخاصة وحماية الشركات، وتطوير الإدارة القضائية وتعزيز حوكمتها من خلال مقاربة شمولية مندمجة تتعامل مع الاستثمار في مختلف جوانبه المرتبطة بالقوانين التجارية والبنكية والضريبية والجمركية.

وفي ضوء ذلك، يؤكد الناصري أن الحكومة حريصة على تنشيط الدورة الاقتصادية ودعم الشركات المحلية وتعزيز مكانتها مستقبلا، وهو ما سيمكن من تعزيز مكانة المغرب على الصعيد العالمي كبلد جاذب للاستثمارات ورائد في المنطقة.

ومن أجل الارتقاء بمجال ممارسة الأعمال على المدى البعيد، فإن الحكومة مطالبة بالتركيز على تفعيل قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص والاهتمام بجلب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية وتقديم تحفيزات ضريبية جديدة للشركات الخاصة لتقتحم كل مجالات التنمية بما فيها المجالات الاجتماعية ومجال البنيات التحتية.

مبيعات أبل تسير عكس الحروب التجارية

واشنطن - كشفت بيانات مبيعات أبل مع نهاية عامها المالي في سبتمبر الماضي أن الشركة تسير عكس تيار الحروب التجارية التي أطلقها الرئيس دونالد ترامب على الصين.

وذكرت أبل في بيان أمس أن إيراداتها في الربع الأخير من العام المالي 2018/2019 ارتفعت بنحو 2 بالمئة عن الربع السابق لتبلغ 63 مليار دولار.

وكان محللون قد توقعوا في يوليو الماضي بلوغ المبيعات في الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام نحو 64 مليار دولار.

وقال الرئيس التنفيذي لأبل تيم كوك "لقد انتهينا من العام المالي الذي حقق أعلى إيرادات في الربع الرابع على الإطلاق".

وأرجع كوك ذلك إلى تسارع وتيرة النمو في الخدمات والأجهزة القابلة للارتداء وأجهزة آيباد.

وشكلت المبيعات، وخاصة في أهم أسواقها في الولايات المتحدة والصين، 60 بالمئة من إيراداتها في تلك الفترة، إلى جانب ارتفاع عوائد خدماتها.

في المقابل، انخفضت أرباح أجهزة آيفون وماك إلى حد ما عن مستويات العام الماضي، كما انخفض صافي الدخل إلى 13.7 مليار دولار مقارنة مع 14 مليار دولار العام الماضي.

ويحاول كوك فصل أبل عن ركود مبيعات آيفون التي تشكل أكثر من نصف إيراداتها والتحول إلى تحقيق دخل من الخدمات والأجهزة القابلة للارتداء، إذ باتت الأجهزة أقل ربحية على أساس الهامش الإجمالي مع انخفاض صافي مبيعات المنتجات.

وتتوقع أبل عودة مبيعات هاتفها الذكي آيفون للنمو في العام المقبل مع طرح أجهزة الجيل الخامس لتكنولوجيا الاتصالات.

ونسبت وكالة بلومبرغ إلى مصدر مطلع، لم تذكر هويته، قوله إن "الشركة تستهدف بيع أكثر من 200 مليون هاتف ذكي في 2020 بعد طرح أكثر من 4 هواتف جديدة بما في ذلك هواتف بتكنولوجيا الجيلين الرابع والخامس".

تيم كوك

الخدمات والأجهزة القابلة للارتداء وأجهزة آيباد أحدثت الفارق

وأضاف "ذلك العدد من الأجهزة يشمل الهاتف رخيص الثمن آيفون أس.أي".

يأتي ذلك في حين يتوقع المحللون وصول المبيعات خلال العام الحالي إلى ما بين 170 و190 مليون جهاز فقط.

وأضاف أن الشركة لم تستقر نهائيا على خطة طرح منتجاتها الجديدة في العام المقبل وقد يتم تغييرها.

واختارت أبل تأجيل إضافة تكنولوجيا الجيل الخامس إلى هواتفها حتى الخريف المقبل متأخرة عاما كاملا تقريبا عن هواوي الصينية وسامسونغ الكورية الجنوبية.